

محاضرة رقم 01: مدخل مفاهيمي للتسيير المالي (تذكيري):

ملاحظة هامة

هذه عبارة عن ملخصات فقط للمحاضرات، توجد عناصر فرعية يتم شرحها في المحاضرة لذا ينبغي على الطلبة الحضور.

تمهيد

يتم التسيير المالي بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستعمال مختلف الأدوات، خاصة المؤشرات والنسب المالية خلال دورة مالية معينة بالإضافة إلى دراسة مختلف المتغيرات التي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة، كما يعتبر من أهم الوسائل التي تسمح بمعرفة الأداء المالي للمؤسسة.

ويعتمد المسير المالي على تحليل القوائم المالية لمعرفة أسباب النجاح وال فشل، لمعرفة نقاط الضعف والقوة في القوائم المالية خاصة الميزانية وجدول حسابات النتائج، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، البنوك، المستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية، وبالتالي الحكم على السياسة المتبعة من طرف المؤسسة.

وسنتطرق في هذه المحاضرة إلى عدة عناصر أساسية حسب المقرر الوزاري من زوايا مختلفة وذلك بهدف تشكيل الإطار المفاهيمي والتأصيل النظري، والتي تعتبر بمثابة ركيزة أساسية لفهم المحاضرات الموالية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1: التطور التاريخي للتسيير المالي

كان الغرض الأساسي لقسم المحاسبة قديماً هو معالجة مختلف المعاملات (الفواتير، الزبائن والمدفوعات للموردين) ومثل هذه الأنشطة هي روتينية ولكنها أنشطة مهمة لا يمكن الاستغناء عنها ومع ذلك فقد تغير دور موظفي المحاسبة تدريجياً.

ومع التطورات الاقتصادية حدثت تغيرات كبيرة على الوظيفة المالية خلال مطلع القرن الماضي ، حيث كانت مقتصرة على تسيير موارد المؤسسة المالية ودراسة احتياجاتها إلى جانب البحث عن مصادر التمويل في حالة العجز أو عند رغبتها في التوسيع، وتميز بداية القرن العشرين بظهور الشركات العالمية العملاقة التي كانت بحاجة إلى أموال ضخمة، فكانت هذه الاحتياجات أحد الأسباب التي أدت إلى تطور الإدارة المالية.

وقد تغيرت الوظيفة المالية في بداية الثلاثينات من هذا القرن خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (-1933 1929)، والتي كان لها تأثير كبير في تطور التسيير المالي وأصبح يكتسي أهمية كبيرة، بحيث ركزت المؤسسات البحث عن هيكل مالي مناسب يحميها من مخاطر الإفلاس، ورغبتها بمعرفة وضعها المالي بدقة واعطاء صورة حقيقية عن نشاطها لجلب المستثمرين.

وفي سنة 1933 تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، حيث عملت على نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع، كما زاد الاهتمام بتوفير السيولة اللازمة لتفادي الإفلاس، والاهتمام بالبحث عن الهيكل التمويلي الأمثل.

كما تطورت تقنيات التسيير المالي بعد الحرب العالمية الثانية، فاعتمدت البنوك والمقرضون اهتماما كبيرا بتحديد خطر استعمال أموالهم بدقة عن طريق استعمال النسب المالية في اتخاذ قراراتهم التمويلية، كما تكونت في فرنسا لجنة خاصة بعمليات البورصة سنة 1967، حيث كان هدفها تأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات.

2- مفهوم التسيير المالي

يمكن تعريف التسيير المالي كمجموعة أدوات وطرق للتشخيص لأجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، كما يعتبر أداة للكشف عن مواطن الضعف والقوة في المركز المالي وفي مختلف السياسات المالية عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات والطرق، وبذلك يعتبر التسيير المالي قاعدة لاتخاذ القرارات من طرف المسيرين في الوظيفة المالية، وقاعدة المراقبة مختلف العمليات المالية لتوجيهها نحو الأهداف المخطط لها.

ويعرف على أنه عملية فحص وتشخيص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية وفهم مدلولاتها مما يساعدها على فهم نقاط القوة والضعف.

ويجب التسيير المالي على سؤالين هامين هما:

☞ هل الوضعية المالية الحالية للمؤسسة في تحسن أم في تدهور؟

☞ هل هذه الوضعية خطيرة بالنسبة للمؤسسة والمساهمين والأطراف الأخرى المهمة؟

ونشير هنا إلى ضرورة التفرقة بين مصطلحي **التسيير المالي والتحليل المالي** فالتحليل المالي يعتبر أداة من أدوات التسيير المالي ومرحلة هامة منه؛ إذ لا يمكن أن يتوصل التسيير المالي إلى أهدافه دون المرور بمرحلة التحليل. إن التحليل المالي يكون بعد جمع البيانات وحساب المؤشرات المالية ويتبع بعد ذلك بالتفسير والمقارنة واتخاذ القرارات، وبذلك يتضح أن التحليل المالي خطوة ضرورية في التسيير المالي يعتمد عليها في فهم المؤشرات المالية ومعرفة دلالاتها وبناء على التحليل يتخذ القرار المناسب.

3- المهام الأساسية للتسيير المالي:

تكمن المهام الأساسية للتسيير المالي فيما يلي:

1-3 تعظيم قيمة المؤسسة:

إن العوامل المؤثرة على قيمة المؤسسة كثيرة فنجد مثلا الثروة المتراكمة حاليا، المخاطر الخاصة بنشاط المؤسسة، النتائج المنتظرة من النشاطات الحالية والمستقبلية والمخاطر المرتبطة بالبيئة المالية:

2-3 المحافظة على مستوى الأداء المالي

وذلك من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الإيرادات.

3-3 المحافظة على اليسر المالي:

وذلك من خلال التسيير الفعال للخزينة وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من السيولة النقدية التي تعتبر هامش أمان لتسديد بعض التكاليف غير المتوقعة.

4-3 تسيير المخاطر المالية:

4- أهداف التسيير المالي:

يهدف التسيير المالي أساسا إلى:

- ✓ القيام بتشخيص دقيق للوضع المالي، وذلك من خلال تحليل داخلي وخارجي؛
- ✓ توفير أدوات الرقابة للمسيرين للحكم على أثر القرارات التي تم اتخاذها؛
- ✓ المحافظة على السيولة؛
- ✓ تسيير المخاطر المالية؛
- ✓ تعظيم قيمة المؤسسة أو ثروة الملاك.

5- دور ومهام المسير المالي:

وتتمثل في ما يلي:

- ✓ تحويل بيانات القوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات، كما يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تقيّد عملية التحليل والدراسة؛
- ✓ التعرف على مواطن القوة في وضعية المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لمعالجتها،
- ✓ دراسة النشاط والمردودية والمركز المالي للمؤسسة في الحاضر وفي المستقبل (التنبؤ).
- ✓ ضرورة المام المسير المالي بمعرفة كل ما يتعلق بالمؤسسة مثل طبيعة نشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها ومختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

6- خطوات التسيير المالي

☞ تحديد الهدف والفترة الزمنية المعنية بالدراسة؛

☞ اختيار المقاربة أو الطريقة المناسبة؟

☞ جمع المعلومات المحاسبية والمعلومات الإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة؛

✎ إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في جداول؛

✎ التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة كمرجعية؛

✎ التفسير من خلال البحث عن الأسباب ووضع الفرضيات والعلاقات الموجودة بين المتغيرات؛

✎ التشخيص الشامل وهو تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة

المعلومات المتاحة؛

✎ التوصل الى نتائج.

✎ اقتراح التوصيات:

✎ اتخاذ القرارات المناسبة.